

بيان صحفي رقم : 057/99

رقم الوثيقة : AFR 22/04/99

يحظر تداول هذا البيان قبل الخميس 25 مارس / آذار 1999

**جمهورية الكونغو : أزمة حقوق الإنسان الضاربة بجنورها  
في تربة الصراعات على السلطة**

□ نص تقرير جديد أصدرته منظمة العفو الدولية اليوم على أن حكومة جمهورية الكونغو وقوات المعارضة المسلحة بها تشن حملة متعمدة تستهدف المواطنين المدنيين بالقتل والإيذاء والاختطاف و"الإخفاء". ووفقاً لما صرحت به المنظمة فإن المئات من المدنيين العزل قتلوا أثناء الفترة بين نهاية عام 1998 وبدايات عام 1999 فقط.

وأضاف التقرير قائلاً إنه منذ عقد الانتخابات البرلمانية التي شاركت فيها العديد من الأحزاب في عام 1992، أعدم أكثر من عشرة آلاف مواطن أعزل، وتعرض العديد من المواطنين الآخرين لصفوف أخرى من انتهاكات لحقوق الإنسان على يد القوات الحكومية والجماعات المسلحة، مما يؤكد وجود نمطاً من الانتهاكات يضرب بجنوره العميقة في تربة الصراعات على السلطة منذ الاستقلال.

استطردت منظمة العفو الدولية قائلة : " إنه من الناحية الفعلية يعد جميع قادة القوات المشاركة في النزاع الحالي مسؤولين عن الأزمات السابقة التي عانت منها جمهورية الكونغو منذ حصولها على الاستقلال في عام 1960، مؤكدة على وجه الخصوص : "ممارسة القوات الحكومية والعديد من الجماعات المسلحة انتهاكات حقوق الإنسان على نحو منهجي وعلى نطاق واسع منذ عام 1993 ."

وقد قامت القوات الموالية للرئيس " دينيس ساسو نغوسو " بعمليات اختطاف وتعذيب واغتصاب وقبض تعسفي واحتجاز غير قانوني للمدنيين، مما يعد انتهاكاً وخرقاً فاضحاً

للقانون الأساسي الذي أقر في العام الماضي. وفي جميع هذه الحالات لم يمثل أي من المسؤولين عن هذه الانتهاكات أمام القضاء.

وعبر الشهور القليلة الماضية اغتصب المقاتلون في كلا الجانبين النساء وألقوا إصابات بالمدينين عن عمد، وفر عدد يصل إلى أربعين ألفاً من المدينين يعيشون في حي "باكونغو" وحي : ماكيلية كيلية " في العاصمة برازافيل من منازلهم، ولجأ 150 ألف مواطن آخر إلى الغابات في منطقة بول، بينما نشد الآخرون الملاذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة.

وأثناء القتال الشرس الذي دار إبان الفترة يونيو / حزيران - أكتوبر / تشرين الأول 1997، والذي أدى إلى إطاحة قوات "دينس ساسو نغوسو" برئيس البلاد حينئذ باسكال ليسوبا، ارتكبت قوات كلا الطرفين المتصارعين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

أنكرت السلطات الكونغولية في محادثاتها مع ممثلين لمنظمة العفو الدولية في يوليو / تموز - أغسطس / آب 1998 أن ميليشيات الرئيس ساسو المعروفة باسم الكوبرا مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وأنحت باللائمة عن هذه الانتهاكات على مبلشيات كوكويس التابعة للرئيس السابق ليسوبو، وميليشيات النينجا التابعة لرئيس الوزراء السابق برنارد كوليلاس.. وقد تورطت جميع هذه الميليشيات في عمليات القتل والانتهاكات الأخرى التي ارتبكت منذ أواخر عام 1998.

واستناداً إلى المعلومات التي توافرت لدى ممثلي منظمة العفو الدولية أثناء زيارة قاموا بها إلى الكونغو في عام 1998، توصلت المنظمة إلى استنتاج مفاده أن "معظم ضحايا الانتهاكات كانوا من المدينين العزل المستهدفين على أساس من انتماءاتهم العرقية أو السياسية، وتعد هذه الانتهاكات خرقاً فاضحاً للقانون الإنساني الدولي." وأكد ممثلو المنظمة أيضاً أن الشرطة كانت تتبنى سياسة الضرب في المليان ضد المشتبه بارتكابهم جرائم السطو المسلح وأن عشرات من المحتجزين أعدموا في أماكن احتجازهم دون محاكمة.

فعلى سبيل المثال، تبادلت السلطات الكونغولية وزعماء النينجا الاتهامات بالمسؤولية عن مقتل ستة ممثلين لجماعات دينية في ميندولي في 14 نوفمبر / تشرين الثاني 1998 كان هؤلاء الممثلون عن هذه الجماعات الدينية في زيارة لمدينة ميندولي لتسوية النزاع بين الأطراف المتحاربة عندما تعرضوا للهجوم.

كان الأطفال من بين عشرات الأشخاص الذين اعتقلتهم القوات الحكومية أثناء الفترة من أو أواخر عام 1998 حتى بدايات عام 1999 وذلك للاشتباه في دعمهم للمعارضة المسلحة، فعلى سبيل المثال أُلقي القبض على ولدا جان ماري مفيلو، أحد الخبراء في رياضة الكاراتيه، ووالدتهما في 13 يناير / كانون الثاني 1999 بعد أن اتهمته الشرطة بتدريب ميليشيات النينجا.

ومما يثير قلق المنظمة أيضاً أن قوات حكومات أجنبية، خاصة جنود الحكومة الانغولية، قد ارتكبوا، منذ أكتوبر / تشرين الأول 1997 عمليات قتل متعمدة دون وجه حق، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان تتضمن العديد من حوادث اغتصاب النساء.. وأضافت منظمة العفو الدولية قائلة: " ينبغي على حكومات الدول الأجنبية المتورطة في النزاع المسلح أن تضمن عدم ارتكاب قواتها انتهاكات لحقوق الإنسان، أو انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي في الكونغو"، " فالحكومات المتعاقبة في الكونغو قد تجاهلت أو أعاققت على نحو فعال عمل السلطة القضائية، مما وطد ظاهرة الإفلات من العقاب لصالحهم وصالح أعوانهم المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم أخرى. وقد خلقت هذه الحلقة المفرغة من عمليات الإفلات من العقاب ظروفاً جعلت الكثيرين في الكونغو ينظرون إلي العنف على أنه الوسيلة الوحيدة لتصحيح الظلم واكتساب السلطة أو الحفاظ عليها ". وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذا النمط من انتهاكات حقوق الإنسان سوف يظل يمارس في البلاد " ما لم تلتزم الحكومة ومعارضوها باحترام أحكام القانون التي تضطلع هيئة قضائية محايدة تتسم بالكفاءة والاستقلال بوضعها موضع التنفيذ ". تحت منظمة العفو الدولية الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على أن تعي خطورة الأزمة، وأن تتخذ إجراءات فورية لإنهائها ".